العدد (4095) السنة الخامسة عشرة - الأحد (24) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

احتدام التنافس السياسي يهدّد جهود الإعمار في المناطق المحرَّرة

تحالف سُنّي مقرّب من المالكي يسعى لإحكام قبضته في نينوى والأنبار

■ محافظ الموصل يحرّك مذكّرات اعتقال بحقّ 4 من معارضيه

رئيس مجلس محافظة نينوى خلال مؤتمر صحفي سابق

□ بغداد / وائل نعمة

يخطط تحالف"سُنّي"غير معلن في بغداد، يوصف بأنه مقرب من رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، للسيطرة على الحكومات المحلية في المدن المحررة قبل الانتخابات المقبلة، المقرر إجراؤها في أيار ٢٠١٨.

واستطاع التحالف الجديد تحقيق نجاحات في بعض المحافظات، وضمن مواقع في مفوضية الانتخابات الجديدة، لكنه بالمقابل فشل بإحداث تغييرات ملحوظة في إدارات محلية أخرى.

وتدافع التيارات السياسية، من أصدقاء التحالف الجديد ومعارضيه، عن نفسها من خلال تحريك دعاوى قضائية قديمة بحق مسؤولين، او تجيير مشاريع خدمية لصالح حزب معين.

ومؤخراً، استطاع محافظ نينوى نوفل العاكوب، الذي عاد الى منصبه بقرار قضائي بعد شهر من إقالته، تعطيل جلسة استجواب جديدة خطط لها معارضوه.

واضطر ٤ أعضاء من المعارضة لعدم حضور الجلسة المقررة لاستجواب العاكوب، على خلفية صدور أوامر اعتقال بحقهم بتهم الإرهاب.

ويشكك معارضو محافظ نينوى في توقيت إرسال مذكرات الاعتقال، التي مضى على بعضها نحو ٣ سنوات، الامر الذي دفع للاعتقاد بضلوع العاكوب بالامر مدعوماً من أطراف في بغداد.

بالمقابل يحذر مسؤولون في الانبار من"دعايات انتخابية"مبكرة، يقوم بها المحافظ الشاب محمد الحلبوسي، قد تؤثر على إرادة الناخب.

وتعرض الحلبوسي، الاسبوع الماضي، الى موجة انتقادات إثر قراره بحظر نشاط قناة معروفة اتهمته بالتورط بملفات فساد.

ويحذر مسؤولون في الانبار من محاولات لتزوير الانتخابات، مستغلين الاوضاع غير المستقرة في المحافظة وعدم تحديث أغلب السكان سجلاتهم الانتخابية.

ومنذ سقوط المحافظات الغربية والشمالية بقبضة تنظيم داعش في ٢٠١٤، ومحاولات التغيير السياسي في هذه المناطق قائمة.

وفي خطوة هي الاولى من نوعها، صوّت البرلمان عام ٢٠١٥ على إقالة محافظ نينوى السابق أثيل النجيفي، لكنه عاد وقرر إقالة محافظ كركوك نجم الدين كريم في أيلول الماضي.

وأعفي أحمد الدليمي، محافظ الانبار السابق، من منصبه بعد تعرضه لإصابات بالغه في ٢٠١٤، إثر سقوط قذيفة هاون قرب حديثة.

تحالف سرّي واعتقالات

بدوره يؤكد نائب عن القوى السُنية"وجود تحالف غير معلن بين قوى سياسية سُنية - لم يسمها- قد يكون متفقا مع رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، بدأ بعملية تغيير في الحكومات المحلية ومواقع سياسية أخرى".

ويقول النائب، الذي تحدث لـ(المدى) مشترطاً عدم الكشف عن اسمه، ان"التحالف المخفي نجح بإقالة صهيب الراوي- محافظ الإنبار السابق، وقام بتعيين محمد الحلبوسي بدلاً منه".

ويضيف القيادي في اتحاد القوى العراقية ان"هذا التحالف فشل في إقالة محافظ نينوى نوفل العاكوب"، بعدما قرر القضاء إلغاء إقالته نهاية تشرين الثاني الماضي، وإعادته الى المنصب.

ويلفت السياسي السني الى ان"التحالف يضم وجوها قديمة خسرت شعبيتها، وتبحث عن حظوظ جديدة في الانتخابات المقبلة"، مشيرا الى ان"التحالف استطاع وضع محمد تميم في رئاسة اللجنة المالية في البرلمان بدلا من الحلبوسي، والحصول على مقعدين في مفوضية الانتخابات".

بدوره يقول علي خضر، العضو المعارض في مجلس محافظة نينوى، لـ(المدى) إن"حكومة بغداد تدعم المحافظ نوفل العاكوب للبقاء في منصبه".

ويستند خضر، في تحليله الاخير الى"صدور أوامر اعتقال بحق ٤ أعضاء من المعارضة في المجلس بتهم إرهاب مضت عليها عدة سنوات".

ويتساءل عضو مجلس نينوى، وهو احد المطلوبين بإحدى مذكرات الاعتقال، عن"سبب سكوت الحكومة كل تلك السنوات عن مسؤولين متهمين بالارهاب"، ويستدرك بالقول"لا جواب لذلك، إلا اذا كانت الحكومة تساند العاكوب".

وجاءت مذكرات الاعتقال في وقت قرر فيه مجلس نينوى، تحديد موعد جديد لاستجواب محافظ نينوى، بعد شهرين من إقالة العاكوب.

لكنّ علي خضر، وهو عضو عن كتلة النهضة المعارضة التي تضم ٢١ عضواً من أصل ٣٩ في المجلس، يقول إن"الاستجواب تأجل الى إشعار آخر بسبب عدم اكتمال النصاب، ونتوقع ان تصدر مذكرات اعتقال ضد كل المعارضة".

ويؤكد عضو مجلس محافظة نينوى ان"مذكرات الاعتقال مزورة، وصدرت عن مركز شرطة غير موجود في الموصل".

وكان مقربون من العاكوب توقعوا، منتصف تشرين الاول الماضي لـ(المدى)، بأن يلجأ الاخير الى"الانتقام"من معارضيه في حال عودته الى المنصب، بتحريك ملفات الفساد ومذكرات اعتقال سابقة.

وتتهم المعارضة العاكوب بإهدار مبلغ ٨٠ مليار دينار، حصل عليها من بغداد خصصت لاستقرار المناطق المدمرة.

ويؤكد علي خضر ان"العاكوب أهدر تلك المبالغ بطريقة عشوائية ولم نجد اي مشروع خدمي"، مشيرا الى ان"المحافظ بات يتمتع بنفوذ واسع وشبكة علاقات، ويهدد كل من يسأله عن مصير الاموال بالاعتقال".

من جهته يؤكد هاشم البريفكاني، عضو مجلس نينوى عن عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، بأن"الاستجواب وراءه دوافع سياسية"، رغم انه لاينفي وجود أخطاء في الادارة.

ويضيف البريفكاني لـ(المدى)"الوقت غير مناسب للتغيير، وهناك صراع سياسي على منصب المحافظ قبل إجراء الانتخابات".

ويلفت الى ان"المعارضة تتصيد بالماء العكر وستستغل قضية النازحين"، موضحا بأن"وزارة الهجرة وباقي الوزارات المعنية بهذا الملف لاتكشف الاموال المخصصة للمحافظة بشكل واضح".

وحول مذكرات الاعتقال التي صدرت بحق بعض اعضاء المجلس، يقول البريفكاني، وهو نائب رئيس اللجنة الامنية، ان"المذكرات صحيحة، وتأخر إلقاء القبض بسبب ان بعض المشمولين بالاعتقال لايحضرون الى المجلس وهم خارج المحافظة منذ عام ٢٠١٥".

دعايات مبكّرة

إلى ذلك يسعى محافظ الانبار محد الحلبوسي، المدعوم من كتلة الحل البرلمانية، الى رفع رصيده في المحافظة قبل الانتخابات، بحسب مسؤولين هناك.

ويظهر الحلبوسي، بشكل دائم في جولات ميدانية داخل الانبار، منذ توليه المنصب قبل أربعة أشهر.

لكن فرحان محمد، عضو مجلس المحافظة، يقول إن"جولات الحلبوسي تقتصر على الرمادي والفلوجة، فهو يبحث عن الظهور لتلميع حزبه".

ويؤكد محمد، في اتصال مع (المدى) أمس، ان"المحافظ لم يذهب أبداً الى المناطق المحررة في غرب الانبار، أو يزور المناطق الحدودية، وهو أمر مهم بالنسبة للمحافظة".

وكان الحلبوسي التقى بشاب صنع مجسما صغيرا لـ"برج إيفل"الشهير، ونصبه وسط مدينة الرمادي، وتعرض، بفعل ذلك، الى موجة سخرية في صفحات التواصل الاجتماعي.

ووصفت قناة محلية موقف المحافظ بانه جاء للتغطية على"المشاريع الفاشلة التي قام بها"، وهو ما دفعه لإيقاف عمل تلك القناة في الانبار.

ويقول فرحان محمد ان"الحلبوسي حصل مؤخرا على ٤ مليارات دينار بعد لقائه الاخير مع رئيس الوزراء حيدر العبادي".

واستخدم المحافظ تلك الاموال لتشغيل مشاريع متوقفة في الرمادي، فيما الحكومة كانت قد وعدت المحافظة بإرسال ٨ مليارات دينار، أي ٣٠٪ من موزانة ٢٠١٧ البالغة ١٧ مليار دينار.

ويحذر عضو مجلس الانبار من"عمليات تزوير مبكرة للانتخابات قد تشهدها المحافظة".

ويضيف"هناك أعداد كبيرة من النازحين، و٧٠٪ من سكان الانبار لم يتسلموا البطاقة الجديدة للانتخابات".

ورأى ان"ذلك سيسمح لأحزاب أن تستخدم البطاقات القديمة للناخبين التي يمكن التلاعب بها".

ويتحدث فرحان محمد عن"إنهاء عمل اغلب المتعاقدين السابقين في المفوضية، واستبدالهم بآخرين تابعين لأحزاب وشخصيات عشائرية تمهيدا لتزوير الانتخابات".

وجّهت انتقادات لاذعة لتصريحات نائب شيعي وآخر كردي

رئاسة الجمهوريّة تدافع عن مبادرتها للتقريب بين بغداد وأربيل

بغداد / المدى

انتقدت رئاسة الجمهورية، أمس، مواقف بعض النواب من المبادرة التي يعتزم إطلاقها رئيس الجمهورية لحلّ الخلاف بين بغداد وأربيل.

ووصفت رئاسة الجمهورية تصريحات النواب بانها"غير مسؤولة"، ورأت أنها تهدف الى تضليل المواطنين والإضرار بالمصلحة الوطنية العليا.

وكان عضو ائتلاف دولة القانون النائب جاسم محمد جعفر، قد وصف حديث رئيس الجمهورية عن تحضيراته لجمع رئيس الوزراء حيدر العبادي ورئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني، بأنها"ذر الرماد في العيون"، معتبرا ان ذلك"من الصعب تحقيقه".

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد قاطع اجتماعا عقده رئيس الجمهورية، يوم الاربعاء، ودعا اليه الرئاسات الثلاث وقادة الكتل والاحزاب.

وعزا مقربون من العبادي مقاطعته الاجتماع الى رفضه الجلوس الى طاولة الحوار مع حكومة إقليم كردستان قبل تنفيذها الشروط المطلوبة منها.

وكان النائب ماجد الشنكالي، عضو كتلة الديمقراطي الكردستاني،قد وجه انتقادات لرئيس الوزراء وقال انه يتعنت برفض الحوار مع حكومة الإقليم.

وقال شنكالي، في تصريح صحفي، إن"رئيس الوزراء حيدر العبادي وبرغم تعنته الواضح فإن ضغوطا دولية باتت تمارس عليه خصوصا من قبل الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى ألمانيا وفرنسا. وبالتالي فإن الكرة الآن في ملعبه إذا أراد أن يكون رئيس وزراء كل العراق".

وانتقد المكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية"تصريحات متناقضة وغير مسؤولة تستهدف رئاسة الجمهورية، تقف وراءها مصادر معلومة لأغراض انتخابية أو سياسية ضيقة، مستغربا إصرار البعض على إغفال الوقائع البينة وعدم الحرص على الوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلاد".

وأضاف بيان رئاسة الجمهورية، أصدرته الجمعة واطلعت عليه (المدى) أمس السبت، إن"التصريحات الصحفية المتناقضة وغير المسؤولة التي دأب على إطلاقها النائب السيد جاسم محمد جعفر دون تكليف نفسه مجرد التمحيص، تضمنت تضليلا للمواطنين وتأليباً ضد رئاسة الجمهورية وتجاوزا على أصول التخاطب، عندما وصفت بـ(ذر الرماد في العيون) البيان الصادر عن اجتماع سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم مع السادة نائبي رئيس الجمهورية السيد نوري المالكي والدكتور إياد علاوي وغياب نائب رئيس الجمهورية السيد أسامة النجيفي، بسبب عارض صحي طارئ في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٧/١٢/١٣، والذي أطلق الدعوة إلى"بدء حوار فوري بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على أن يكون برعاية رئاسة الجمهورية والدعم الفني للأمم المتحدة ويهدف إلى إحلال العلاقات الطبيعية بين الجانبين على أساس الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية".

وأبدت رئاسة الجمهورية استغرابها من"التناقضات القانونية والسياسية الصارخة التي تضمنتها تصريحات جعفر الأخيرة، فضلا عن السعي عن سبق إصرار إلى ايهام الرأي العام الوطني عبر طرح مواقفه الخاصة ليس كتعبير عن رأيه كنائب برلماني وهو ما نحترمه بداهة، بل كتعبير عن موقف حزبه السياسي مرة او كتلته البرلمانية مرة بل حتى عن موقف رئاسة الحكومة زاعماً انه"مقرب جدا لها"، ومكلف بالنطق باسمها بينما يعرف الجميع أن لكل منها متحدثاً رسمياً معروفاً". واتهمت الرئاسة النائب جاسم محمد جعفر بتجاهل"تأكيد مختلف قادة البلاد ورؤساء القوى السياسية على الضرورة القصوى لهذا الحوار الذي يهدف أساساً الى تعزيز التفاهم الوطني وتمتين وحدة شعبنا العراقي لا سيما بعد تحقيق النصر التام على الارهاب على يد أبطال قواتنا المسلحة الباسلة بجميع تشكيلاتها دون استثناء".

على الصعيد ذاته، رفض المكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية تصريحات للنائب ماجد شنكالي. مشيراً الى أن الاخير"زعم أن الحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان الذي دعت له رئاسة الجمهورية سيبدأ مطلع العام المقبل وسوف يكون برعاية طرف ثالث أممي".

ولفتت رئاسة الجمهورية الى أن"الحوار المنتظر لن يكون برعاية أو إشراف اية جهة دولية او أممية مهما كانت إنما برعاية رئاسة الجمهورية وحدها في إشارة الى أن"الدعم الفني للأمم المتحدة"المطلوب ليس إشرافا او رعاية بأي شكل من الاشكال".

وجددت رئاسة الجمهورية الدعوة إلى"التحقق من دقة المعلومات قبل إطلاق مثل هذه التصريحات المؤسفة التي قد تضر بسمعة البلاد وأمنها والمصلحة الوطنية العليا بغض النظر عن الدوافع الذاتية التي تقف خلفها".

على الصعيد ذاته، جدد نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي تأكيده على ضرورة معالجة أزمة إقليم كردستان عبر"حوار صريح".

جاء ذلك لدى استقبال النجيفي، في مكتبه، سفير دولة الكويت في العراق، سالم الزمانان.

وأشار بيان لمكتب النجيفي، اطلعت عليه (المدى)، انه عرض خلال اللقاء رؤيته للمشهد السياسي وانعكاس ذلك على ملف الانتخابات وما تتطلبه من إجراءات وآليات للوصول إلى تنفيذ ناجح يتفق مع الهدف من إجرائها.

وبحث النجيفي خلال اللقاء ملف الأزمة في إقليم كردستان، وأكد"ضرورة معالجة هذه الأزمة عبر حوار صريح،لأن استمرارها وتطورها لا يخدم الإقليم ولا يخدم العراق بشكل عام".

رئيس الوزراء يحذر من غفلة ما بعد الانتصار

بغداد / المدى

حذّر رئيس الوزراء حيدر العبادي، أمس، من"الغفلة"، والتراخي مابعد الانتصارات التي حققتها القوات الامنية على داعش. وأكد ان التحدي المقبل يتمثل في"المعلومة الاستخبارية"، وتقوية الجانب الامني. وشدد على أن المهام المقبلة ستتركز حول إعادة الاستقرار للمناطق المحررة.

وقال العبادي، خلال كلمة ألقاها في المؤتمر العام للامن الوطني وتابعته (المدى)، إن"العراق خرج قويا ومنتصرا وموحدا، وكان هنالك دور لجهاز الأمن الوطني في هذا النصر وقدم الشهداء والجرحى الذين تحققت الانتصارات بتضحياتهم".

وأضاف رئيس الوزراء"لايجوز ان نضيّع النصر بغفلة هنا او هناك وان لا نسمح للإرهاب بان يحقق اي خرق، فالعدو لديه فكر منحرف ويجب ان نكون بمستوى التحدي من خلال تركيز الجهود الاستخبارية والامنية".

واضاف العبادي أن"التحدي المقبل بعد الانتصار على عصابات داعش أمني واستخباري"، داعياً الى"استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والى التفوق على العدو بمراحل في هذا الجانب".

الأمن الكردي يوضّح صورة "جثّة" في رانية

بغداد / المدى

أصدرت دائرة الامن"الآسايش"في منطقة رابرين التابعة لمحافظة السليمانية بياناً أوضحت فيه ملابسات صورة جثة تداولها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي قالوا إنها لأحد الضحايا الذين سقطوا في التظاهرات الاخيرة التي شهدها قضاء رانية.

وشهدت مناطق في إقليم كردستان تظاهرات حاشدة، الاسبوع الماضي، تخللتها مواجهات مع قوات الامن أدت الى مقتل خمسة أشخاص وإصابة نحو ٢٠٠ بجروح.

وقال محمد فاضل، مسؤول قسم الإعلام في آسايش رابرين، "للأسف ولمدة يومين متتالين يتم تداول الصورة على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك على أنها لأحداث العنف التي رافقت التظاهرات في رانية".

وأضاف فاضل، في بيان اطلعت عليه (المدى)، "في الحقيقة ان تلك الصورة تعود لشاب في مدينة بغداد سقط ضحية تفجير وقع في الشهر الاخير من العام الماضي".

وشهدت مدينة رانية، التي يسكنها ١٠٠ الف نسمة على بعد ١٣٠ كم شمال غرب السليمانية، تظاهرة شارك فيها المئات وقاموا خلالها برشق قوات الامن بالحجارة، وفقاً لشهود عيان تحدثوا لفرانس برس.

وأعلنت حركة التغيير قيام قوات الامن باعتقال حوالي ٢٠٠ شخص خلال الايام الثلاثة الماضية في مدينة السليمانية فقط.

في هذا السياق، بحثت كتلة التغيير الكردية مع مسؤول في مكتب الأمم المتحدة في العراق، تداعيات تظاهرات إقليم كردستان الأخيرة، وجددت وقوفها مع مطالب المتظاهرين.

وقال بيان للحركة، تابعته (المدى) أمس، إن"رئيس ديوان الممثل الخاص لسكرتير الأمم المتحدة في العراق، مارك روجرز، ووفداً مرافقاً له، زارا الحركة لبحث الأوضاع السياسية في كردستان والتظاهرات التي يشهدها الإقليم".

وأوضح البيان إن"اللقاء الذي حضره أعضاء غرفة العلاقات الدبلوماسية، بحث مستجدات الأوضاع السياسية في إقليم كردستان، والتظاهرات التي تشهدها مدن الإقليم احتجاجاً على عدم صرف الرواتب، ونقص الخدمات الرئيسية من الماء والكهرباء والوقود".